فريق المصباح

النشرة الداخلية لفريق العدالة والتنمية بمجلس النواب ـ الولاية التشريعية التاسعة 2011-2016

فريق العدالة والتنمية

العدد 4 يونيو - يوليوز 2014

فريق العدالة والتنمية يُكرّم صاحبة أعلى معدل في الباكالوريا ص 4

الصغيري يدعو إلى مقاربة مندمجة لمواجهة التحديات الإرهابية ص 11

الفريق يصف الحصيلة الحكومية بـ «حصيلة الصمود والثقة والأمل» ص 10

العرّاك تُطالب بالإسراع في تمكين الأرامل في وضعية هشة من دعم الدولة ص 11

أغلبية مجلس النواب تبصُم على قانونين مُهِمَّين في تاريخ التشريع المالي والبنكي بالمغرب

بصم مجلس النواب خلال دورة أبريل 2014، على حدث وُصف بالمهم في تاريخ التشريع المالي والبنكي بالمغرب، وذلك بعد مصادقته بالأغلبية التي يُشكل فريق العدالة والتنمية محورها، على قانونين غير مسبوقين ويتعلق الأمر بالقانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيآت المعتبرة في حكمها، القانون التنظيمي رقم 130.13 المتعلق بقانون المالية.

وأكّد الفريق في مداخلة ألقاها باسمه النائب عبد اللطيف بروحو، في الجلسة العامة، المخصصة لمناقشة القانون التنظيمي للمالية والمنعقدة يوم 8 يوليوز 2014 على أن الفريق لم يلمس في الحكومة أية محاولة لتخفيض منسوب الشفافية، مشيرا إلى أن القانون التنظيمي للمالية يعتبر مشروعا إصلاحيا بامتياز، وتحتاج محاوره الأساسية إلى مواكبة حثيثة من البرلمان على مستوى التنفيذ والتطبيق على أرض الواقع.

و استأثرت المادة 8 من مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمالية، بنقاش مستفيض، دافع فيه عبد الله بووانو رئيس الفريق على التعديل المقترح، والذي يُدرج حسابات الخزينة في الرقابة البرلمانية، مذكرا بأن الفريق كان قد اقترح المادة 18 مكرر من القانون المالي لسنة 2013.

تتمة ص : 5

افتتاحية

اختتم البرلمان دورة أبريل 2014 ومعها السنة التشريعية الثالثة من الولاية التاسعة، بحصيلة مقدرة واصلت خلالها المؤسسة التشريعية القيام بأدوارها الدستورية رغم كل ما يمكن أن يُسجّل على جودة الأداء ومدى استجابته لمستوى التطلعات.

اختتمت هذه الدورة وقد ساهم البرلمانيون ونواب العدالة والتنمية في مقدمتهم، في إرساء معالم أوراش تشريعية مهمة، منها ما دخل به مجلس النواب التاريخ، كما هو الحال بالنسبة لقانوني الأبناك التشاركية والقانون التنظيمي للمالية، واللذان يُعتبران بحق قفزة نوعية ستكون لها أثار اقتصادية مهمة بغض النظر عن آثارها السياسية ووقعها على المواطنين، إلى جانب نصوص تشريعية أخرى، استجابت في نظرنا للحد الأدنى من التجديد الذي من المفروض أن تخضع له الترسانة القانونية للبلاد.

وعلى المستوى الرقابي، وإن بات مطلوبا التفكير بجدية في صيغ تؤهل هذه الممارسة الحصرية للبرلمان، وتجعلها أكثر جاذبية وأكثر نفاذا إلى عمق مراقبة السلطة التنفيذية من خلال تتبع السياسات العمومية وتقييمها ورصد الإشكالات التي تؤثر على التنزيل السليم للمخططات الحكومية، وترجمة ذلك في جلسات برلمانية خاصة...

تتمة ص : 5

الدكتور عبدالله بووانو،
رئيس فريق العدالة والتنمية

في هذا العدد :

الفريق يدعو إلى أخذ توجيهات الملك على محمل الجد 3

الفريق يُطالب بتشكيل لجنة موضوعاتية لدراسة «الجهوية» 5

الفريق يُندّد بالعدوان الصهيوني على غزّة بلفسطين 6

أغلبية «النواب» تنظم لقاء دراسيا حول التنمية بالمناطق الجبلية 7

تنويه أوروبي بلقاءات «قافلة المصباح» بمدن الصحراء 9

الفريق يصف الحصيلة الحكومية بـ«حصيلة الصمود والثقة والأمل» 10

الفريق يستدعي حصّاد للجنة الداخلية

وجّه فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب طلبين للجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة بالمجلس، لعقد اجتماعين بحضور وزير الداخلية محمد حصاد.

وطالب الفريق بتخصيص أحد الاجتماعين لمناقشة معايير توزيع الضريبة على القيمة المضافة على الجماعات الترابية، بحضور المسؤول المعني بوزارة الداخلية، في حين طالب بتخصيص الاجتماع الثاني لمدارسة معايير استفادة الجماعات من الاقتراض من صندوق التجهيز الجماعي بحضور مديره.

يُشار إلى أن المغرب كان قد أحدث برسم السنة المالية لسنة 1986حسابا خاصا سُمي حينها حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة، وكان الهدف من هذا الحساب هو تحقيق تنمية محلية وتوازن مالي لدى الجماعات المحلية، إلا أنه مع توالي السنوات لم تُصدر وزارة الداخلية أي نص قانوني ينظم توزيع مخصصات هذا الحساب، وهو ما كان موضوع سؤال شفوي للفريق بداية الولاية التشريعية الحالية، حيث أكد محند العنصر وزير الداخلي السابق في معرض جوابه على السؤال أن الوزارة تستند في توزيع الضريبة على القيمة المضافة على الجماعات الترابية، على منشور وزاري صدر سنة 1996، مؤكدا في السياق نفسه أن الحكومة في صدد التحضير لمرسوم الذي سيقنن معايير التوزيع.

وفي موضوع آخر دعا الفريق إلى عقد اجتماع آخر للجنة ذاتها، الداخلية والجماعات لمناقشة الوضعية المادية لفئة أعوان السلطة من «مقدمين وشيوخ» بحضور وزير الداخلية.

الفريق يطلب تنظيم مهمة استطلاعية لأكاديمتي البيضاء ودكالة عبدة

وجّه فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب طلبين إلى رئيسة لجنة التعليم والثقافة والاتصال بالمجلس، وذلك من أجل تنظيم مهمتين استطلاعيتين مؤقتتين إلى أكاديميتين جهويتين للتربية والتكوين.

ويتعلق الأمر بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة الدار البيضاء وجهة دكالة عبدة، وذلك للوقوف على وضعيتهما والاطلاع على ظروف اشتغالهما.

واستند الفريق في طلبه إلى المادة 63 من النظام الداخلي للمجلس، والتي تعطي الحق لرؤساء الفرق في طلب تنظيم مهام استطلاعية لمؤسسات عمومية ومرافق ادارية.

يُشار إلى أن الأكاديميتين المذكورتين، كانتا محط انتقاد في تقارير إعلامية، وبيانات نقابية، منذ سنوات، وتعرفان حسب التقارير والبيانات اختلالات في التسيير والتدبير.

الفريق يطلب الاستماع لوالي بنك المغرب بحضور وزير المالية

وجّه فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب طلبا إلى رئيس لجنة المالية والتنمية الاقتصادية، لعقد اجتماع عاجل للجنة لمدارس السياسة النقدية للمملكة.

وطالب الفريق استنادا إلى الفصل 102 من الدستور، بحضور والي بنك المغرب عبد اللطيف الجواهري ووزير الاقتصاد والمالية محمد بوسعيد، إلى الاجتماع لمدارسة السياسة النقدية بالمغرب.

وينص الفصل 102 من الدستور على أنه يمكن للجان البرلمان أن تطلب الاستماع إلى مسؤولي الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية، بحضور الوزراء المعنيين، وتحت مسؤوليتهم.

الفريق يدعو إلى أخذ توجيهات الملك على محمل الجد

استقبل جلالة الملك محمد السادس مساء الثلاثاء 10 يونيو 2014، رئيس مجلس النواب رشيد الطالبي العلمي وأعضاء مكتب المجلس.

ووصف رئيس مجلس النواب في تصريح صحافي، الاستقبال الملكي بالدفعة الإضافية التي تحث نواب الأمة على الاهتمام أكثر بمواكبة الأوراش الإصلاحية التي تشهدها المملكة، موضحا أن توجيهات جلالة الملك للنواب تهم تفعيل المقتضيات الدستورية، لاسيما ما يتعلق بسير أشغال الغرفة الأولى للبرلمان.

ويأتي استقبال جلالة الملك لرئيس مجلس النواب رشيد الطالبي العلمي وأعضاء مكتب المجلس المتكون من نواب الرئيس محمد يتيم عضو فريق العدالة والتنمية، وكنزة الغالي وشفيق رشادي وعبد اللطيف وهبي ورشيدة بنمسعود وعبد القادر تاتو ومحمد جودار ومصطفى الغزاوي، والمحاسبين عبد اللطيف بروحو عضو فريق العدالة والتنمية، وبولون السالك، وكذا الأمناء جميلة مصلي عضو فريق العدالة والتنمية ومينة بوهدود وأحمد التهامي، على إثر تجديد مكتب المجلس.

ونوّه رئيس الفريق بالاستقبال الملكي الذي حضي به رئيس مجلس النواب وأعضاء مكتب المجلس، معتبرا في تعليقه على الحدث أن الاستقبال تشريف لمجلس النواب بمختلف مكوناته، وداعيا إلى أخذ توجيهات جلالة الملك على محمل الجد، وجعلها مُعينا في تطوير وتأهيل المؤسسة التشريعية بما يخدم مصالح المواطنين والوطن.

الفريق يتدارس وضعية مكتب الكهرباء والماء مع وزير الطاقة والمعادن

حمّل عبد القادر اعمارة وزير الطاقة والمعادن والبيئة والماء مسؤولية الوضعية المالية الحرجة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، لسياسات الحكومات السابقة، مؤكدا في لقاء تواصلي جمعه مساء الثلاثاء 10 يونيو 2014 مع أعضاء فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، أن هذه الوضعية هي التي دفعت حكومة عبد الإله بنكيران إلى اتخاذ القرار الاستراتيجي بالتدخل من أجل استعادة المكتب لعافيته المالية والاقتصادية.

وأوضح وزير الطاقة والمعادن أن المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، سيكون عاجزا عن أداء الأدوار المنوطة به كأداة تنفيذية لبرامج الدولة في مجالات الكهرباء والماء الصالح للشرب والتطهير، دون تدخل الدولة، مشددا على أن الحكومة حريصة على ألّا تعرف الأشطر الاجتماعية للاستهلاك والتي تستفيد منها حوالي 4 ملايين أسرة من الأسرة المحدودة الدخل، أية زيادة في فواتيرها، ومبرزا أن تدخل الحكومة يُلزم المكتب بتحسين حكامته لتوفير ما مقداره 8,5 مليار درهم.

الداودي وبلمختار أمام لجنة التعليم بطلب من فريق العدالة والتنمية

وجّه فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب طلبا إلى رئيسة لجنة التعليم والثقافة والاتصال بالمجلس، وذلك من أجل عقد اجتماع للجنة بحضور وزير التعليم العالي والبحث العليم وتكوين الأطر لحسن الداودي، لمناقشة واقع الأقسام التحضيرية للمدارس والمعاهد العليا.

ويأتي طلب الفريق في إطار اهتمامه بالتعليم العالي بصفة عامة، وبالأقسام التحضرية بشكل خاص، ولتسليط الضوء على المشاكل التي ظهرت في تدبير هذه الأقسام.

وفي سياق ذي صلة، وجه الفريق طلبا إلى رئيسة اللجنة المشار إليها، لعقد اجتماع للجنة بحضور وزير التربية الوطنية والتكوين المهني رشيد بلمختار، لمدارسة ورش إصلاح التعليم.

فريق العدالة والتنمية يُكرّم صاحبة أعلى معدل في الباكالوريا

استقبل فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب خلال اجتماعه الأسبوعي صباح الثلاثاء فاتح يوليوز 2014، التلميذة هدى النيبي صاحبة أعلى معدل في الامتحانات الوطنية للباكالوريا بـ 19, 54.

وقال عبد الله بووانو رئيس الفريق إن استقبال التلميذة هدى النيبي يأتي في إطار تشجيع الفريق للتلاميذ المتفوقين، والتنويه بالمعدلات المشرفة التي يحصلون عليها، وكذا من أجل تحفيز غيرهم على الجد والاجتهاد والبذل والعطاء.

وأضاف بووانو إن الفريق دأب منذ ثلاث سنوات على تكريم التلاميذ المتفوقين، وعازم على مواصلة هذه السنة، تشجيعا منه للعلم ولطلبته، مؤكدا أن على التلاميذ والطلبة الحرص على التفوق الدراسي لخدمة وطنهم.

من جهتها شكرت التلميذة هدى النيبي فريق العدالة والتنمية على مبادرته، معبرة عن فرحها لتواجدها داخل مقر البرلمان، وداعية التلاميذ إلى مواصلة دراستهم والتفوق فيها.

وسلّم رئيس الفريق في اختتام الاستقبال المذكور، هدية رمزية للتلميذة المتفوقة، متمنيا لها التوفيق في مسارها الدراسي والشخصي.

رئيس الفريق يستقبل مسؤولا برلمانيا من جمهورية تشاد

استقبل رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب الدكتور عبد الله بووانو، مساء يوم الأربعاء 11 يونيو 2014، الدكتور إسحاق عيسى يوسف عضو لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بالجمعية الوطنية لجمهورية تشاد، وعضو منظمة التعاون الإسلامي، والقيادي في الحركة التشادية للسلام والتنمية.

وتباحث الطرفان أثناء الاستقبال المذكور والذي حضره المهندس عبد العزيز عماري عضو فريق العدالة والتنمية والمدير العام للحزب، سبل تطوير العلاقات الأخوية التي تجمع المغرب بدولة تشاد، وسبل الاستفادة من التجربة البرلمانية المغربية.

وبسط الدكتور عبد الله بووانو خلال الاستقبال المشار إليه، عناصر من التجربة السياسية التي انخرط فيها المغرب، منذ سنة 2011، وما واكبها من إصلاحات دستورية وانتخابات غير مطعون في نزاهتها، وحكومة تمثل إرادة الناخبين، مبرزا الدور الذي يقوم به حزب العدالة والتنمية وفريقه النيابي في دعم هذا المسار بالمشاركة والدعوة إلى الشراكة في تثبيته وتعزيزه.

من جهته عبّر الدكتور إسحاق عيسى يوسف عن إعجابه بالتجربة الديمقراطية والبرلمانية التي يعرفها المغرب، مخبرا برغبة الجمعية الوطنية التي تمثل البرلمان التشادي، في الاستفادة منها وتعميق التعاون بما يخدم المصالح المشتركة للمؤسستين البرلمانيتين وللدولتين المغربية والتشادية بشكل عام.

جلسات مجلس النواب على الانترنيت مباشرة لأول مرة في تاريخ المغرب

في سابقة من نوعها، بات متاحا لجميع المواطنين داخل المغرب وخارجه، متابعة أشغال الجلسات العامة لمجلس النواب بالصوت والصورة مباشرة عبر الأنترنيت.

وأطلق مجلس النواب هذه الخدمة لأول مرة في تاريخ البرلمان، لتمكين المواطنين والمواطنات من تتبع أشغال جلسات الأسئلة الشفهية والجلسات التشريعية وكذا الجلسة الشهرية الخاصة بالسياسة العامة التي يجيب عنها رئيس الحكومة، ومختلف الجلسات العامة.

وتُعتبر المبادرة واحدة من بين أخرى يسعى من خلالها مكتب المجلس إلى الانفتاح، وإشراك المواطنين في تتبع أشغال مجلس النواب، مباشرة والتفاعل معها.

النقل المباشر على هذا الرابط: http://www.dailymotion.com/parlementmaroc

أغلبية مجلس النواب تبصُم على قانونين مُهِمَّين في تاريخ التشريع المالي والبنكي بالمغرب

(تتمة ص1) بصم مجلس النواب خلال دورة أبريل 2014، على حدث وُصف بالمهم في تاريخ التشريع المالي والبنكي بالمغرب، وذلك بعد مصادقته بالأغلبية التي يُشكل فريق العدالة والتنمية محورها، على قانونين غير مسبوقين ويتعلق الأمر بالقانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيآت المعتبرة في حكمها، القانون التنظيمي رقم 130.13 المتعلق بقانون المالية.

وأكّد الفريق في مداخلة ألقاها باسمه النائب عبد اللطيف بروحو، في الجلسة العامة، المخصصة لمناقشة القانون التنظيمي للمالية والمنعقدة يوم 8 يوليوز 2014 على أن الفريق لم يلمس في الحكومة أية محاولة لتخفيض منسوب الشفافية، مشيرا إلى أن القانون التنظيمي للمالية يعتبر مشروعا إصلاحيا بامتياز، وتحتاج محاوره الأساسية إلى مواكبة حثيثة من البرلمان على مستوى التنفيذ والتطبيق على أرض الواقع.

و استأثرت المادة 8 من مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمالية، بنقاش مستفيض، دافع فيه عبد الله بووانو رئيس الفريق على التعديل المقترح، والذي يُدرج حسابات الخزينة في الرقابة البرلمانية، مذكرا بأن الفريق كان قد اقترح المادة 18 مكرر من القانون المالي لسنة 2013، لإدراج الموارد والتكاليف الناتجة عن حسابات الخزينة ضمن قانون المالية لسنة 2015، وهو من اقترح أيضا المادة 8 من القانون التنظيمي للمالية في صيغتها الأولى التي صادقت عليها لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بالإجماع، وكذا في صيغتها الأخيرة بتوافق مع الحكومة.

ولفت بووانو الانتباه إلى أهمية التزام الحكومة بتضمين القانون التنظيمي للمالية بالمبادئ المنصوص عليها في المادة 18 مكرر للقانون المالي لسنة 2013، مبرزا أن التعديل الذي طال المادة 8 كان صائبا بعد أن ظهرت حسب المتحدث أخطاء في الصياغة فقط في الصيغة الأولى التي تمت تلاوتها شفويا داخل لجنة المالية وتم التصويت عليها بالإجماع.

وتنص صيغة المادة 8 من القانون التنظيمي للمالية كما تم التصويت عليها على أنه «يمكن أن تدرج بين مكونات ميزانية الدولة، الموارد والنفقات المتعلقة بتدبير الأموال العمومية التي تنتج عن بعض حسابات الخزينة والتي يحددها قانون المالية وفق الشروط المنصوص عليها في نص تنظيمي»، وهو ما اعتُبر إنجازا مهما في تاريخ تدبير المالية العمومية بالمغرب.

وكان مجلس النواب قد صادق في جلسة تشريعية عقدها يوم الأربعاء 25 يونيو 2014 بالأغلبية على مشروع قانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيآت المعتبرة في حكمها، المعروف إعلاميا بقانون البنوك التشاركية أو الإسلامية.

وصوت لصالح القانون المنظم لما أُطلق عليه الأبناك التشاركية 75 نائبا برلمانيا من الأغلبية، في حين اختارت المعارضة التي حضر منها 19 نائبا الامتناع عن التصويت.

وثمّن الفريق في مداخلة ألقاها باسمه النائب عبد الكريم النماوي عضو فريق العدالة والتنمية أثناء المناقشة العامة للقانون المذكور، إقدام الحكومة على إخراج هذا القانون إلى حيز الوجود، مشيرا إلى أن عائداته س تثير شهية المستثمرين عربا وعجما على حد قول المتحدث.

وأوضح النماوي في مداخلته أن القانون فيه إنصاف لفئة عريضة من المغاربة محرومة من الخدمات البنكية ومن استثمار أموالها بالطريقة التي ترتضيها، داعيا إلى إخراج قانون التأمين التكافلي لإنجاح قانون البنوك التشاركية، وكذا العمل على استكمال أدوات ومجالات الهندسة المالية الإسلامية ومنها الزكاة والوقف والتمويلات التشاركية والتمويلات التعاونية الصغرى والصكوك والتأمين التكافلي.

الفريق يُطالب بتشكيل لجنة موضوعاتية لدراسة «الجهوية»

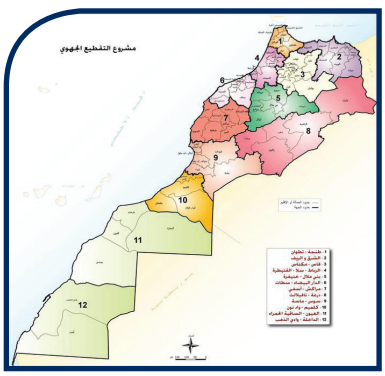

طالب فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب في مراسلة موجهة إلى رئيس المجلس رشيد الطالبي العلمي، بتشكيل مجموعة عمل موضوعاتية تشتغل على موضوع الجهوية.

وقال الفريق في مراسلته التي استندت على مقتضيات الباب التاسع من الجزء الأول من النظام الداخلي لمجلس النواب، وخاصة المادتين 73 و74 منه، إن موضوع الجهوية يكتسي أهمية بالغة في أفق البدء في المسطرة التشريعية على مستوى البرلمان، مما يحتاج معه مجلس النواب لدراسة مستفيضة متعددة الجوانب، موضحا أن هذا الموضوع يتجاوز في الواقع اختصاص لجنة واحدة من اللجن الدائمة للمجلس، مما يجعل الحاجة مُلحّة حسب مراسلة الفريق، لتشكيل لجنة موضوعاتية تنكب على دراسة الجهوية في مختلف أبعادها، وتقديم تقرير مفصل إزاءها، من أجل تجاوز الاجتماعات العادية للجان المجلس.

شعبة البنيات الأساسية تتدارس مع بوليف استراتيجية الحكومة في مجال النقل

عقدت شعبة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة بفريق العدالة والتنمية صباح الأربعاء 9 يوليوز 2014، لقاء تواصليا مع الوزير المنتدب لدى وزير النقل والتجهيز واللوجيستيك المكلف بالنقل محمد نجيب بوليف.

وتبادل أعضاء الشعبة في اللقاء التواصلي المذكور مع وزير النقل الرأي والملاحظات إزاء عدد من الملفات والأوراش التي تشتغل عليها الوزارة.

وقدم وزير النقل في لقاءه مع أعضاء الشعبة عرضا أبرز من خلاله استراتيجية الحكومة في مجال النقل، مستعرضا أهم الإجراءات التي تشتغل عليها وزارته سواء على المستوى التشريعي أو المستوى التنظيمي.

يُشار إلى أن أعضاء الشعبة كانوا قد نظموا نهاية الأسبوع الماضي بمدينة فاس، لقاء دراسيا داخليا تدارسوا خلاله مستجدات لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة بمجلس النواب، وتوقفوا عند وضعية الأسئلة الشفهية والكتابية ومقترحات القوانين المتعلقة بالقطاعات الوزارية التي تشتغل عليها الشعبة.

جدير بالذكر أن الشعب في هيكلة الفريق توازي اللجن الدائمة لمجلس النواب، ويشتغل في كل شعبة عدد من أعضاء الفريق بحسب عضويتهم في لجان المجلس الدائمة.

لقاءات تواصلية وزيارات ميدانية لنائبات «العدالة والتنمية» بمدن الصحراء

شاركت خديجة أبلاضي وربيعة طنينشي ومينة زنيبر وسعاد الشيخي وإلهام الوالي والسعدية الزاكي وسعادة بوسيف، عضوات فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب في قافلة برلمانية جابت عددا من مدن وقرى الصحراء.

وشملت القافلة المنظمة خلال الترة من 5 إلى 8 يونيو 2014، أنشطة تواصلية وزيارات ميدانية وتجمعات خطابية بكل من مدينة طانطان وطرفاية والعيون.

وهكذا نظمت عضوات الفريق المشار إليهن لقاء مع أعضاء الحزب بإقليم طانطان عرّفن خلاله بمستجدات الحكومة والبرلمان، وكان اللقاء مناسبة لتصحيح مجموعة من المغالطات التي تستهدف التشويش في رأي النائبات البرلمانيات على المكتسبات التي تحققت في ظل الحكومة الحالية.

كما قامت النائبات المذكورات بزيارة ميدانية إلى ميناء طانطان، تعرفن خلالها على مؤهلات الميناء واستمعن إلى المشاكل التي تواجه الممارسين لأنشطتهم بمختلف مرافقه، وقمن بزيارة ميدانية قادتهن إلى قرية المسيد بالإقليم نفسه، طرح خلالها الحضور قضايا مرتبطة بتنفيذ توصيات هيئة الانصاف والمصالحة تتعلق بجبر الضرر الفردي والجماعي الذي لم تستفد منه المنطقة بعد.

بجماعة أخفنير نظمت عضوات الفريق لقاء مع الكتابة المحلية للحزب بالجماعة تم من خلاله الوقوف على بعض الاشكاليات المحلية المرتبطة بتسيير الشأن المحلي، قبل أن يزرن محمية النعيلة عاينّ من خلالها ما تزخر به هذه المحمية من مقومات سياحية.

وبمدينة طرفاية التقت النائبات المشار إليهن فعاليات محلية ناقشن معها قضايا محلية ووطنية وما أصدرته الحكومة من قرارات تخدم مصلحة المواطنين بشكل عام، لتُختتم القافلة بلقاء مع جمعية «مبروكة للتعليم » حيث تم إستعراض مجموعة المشاكل والعراقيل التي يواجهها أعضاء الجمعية بهدف التسوية النهائية للملفهم المرتبط بالوعاء العقاري بالمدينة.

الفريق يُندّد بالعدوان الصهيوني على غزّة بلفسطين

ندد رشيد السليماني عضو فريق العدالة والتنمية، بالحملة العسكرية التي يشنها الجيش الاسرائيلي هذه الأيام ضد قطاع غزة، داعيا إلى التفكير في صيغ لتجاوز أساليب التنديد والشجب لهذه الحملات التي تستهدف الشعب الفلسطيني في القطاع وغيره.

واقترح السليماني الذي كان يتحدث صباح الخميس 10 يوليوز، في اجتماع مشترك للجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الاسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج، ولجنة الخارجية بمجلس المستشارين، دراسة فكرة رفع دعوى قضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية ضد الكيان الصهيوني على خلفية هدمه لحارة المغاربة بالقدس.

وقال السليماني في الاجتماع المذكور الذي حضره صلاح الدين مزوار وزير الشؤون الخارجية والتعاون والوزيرة المنتدبة لديه مباركة بوعيدة، إلى جانب رئيسي مجلسي النواب والمستشارين، إن المغرب تقع عليه مسؤولية كبيرة في الدفاع عن فلسطين باعتباره يرأس لجنة القدس.

وأضاف المتحدث أن البرلمان يجب أن يقوم بواجبه في مناصرة القضية الفلسطينية ويصل إلى مستوى الفعل، مطالبا الحكومة بتوسيع الاستشارة مع البرلمانيين وفتح نقاش علمي دقيق معهم في مختلف القضايا التي تعني المغرب خارجيا، لأن من شأن ذلك حسب النائب نفسه أن يعطي إضافة نوعية للمبادرات الدبلوماسية البرلمانية ويجدد آلياتها.

الفريق يعتبر تعزيز المسار الديمقراطي مدخل أساسي لكسب رهان قضية الصحراء

دعا عبد الله بووانو رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، يوم الخميس 10 يوليوز 2014، إلى وضع استراتيجية يجمع عليها كل المتدخلين، من حكومة وبرلمان وفاعلين مدنيين وعموم الشعب، لتطوير الدبلوماسية المغربية إزاء قضية الصحراء، معتبرا أن القضية تواجه تحديات كبيرة تتطلب اعتماد دبلوماسية هجومية واعتماد المبادرة بدل الانجرار وراء ردود الفعل.

كما دعا بووانو الذي كان يتحدث في اجتماع مشترك للجنة الخارجية والدفاع الوطني والأوقاف والشؤون الاسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج بمجلس النواب، ولجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني بمجلس المستشارين، خصص لقضية الصحراء، إلى تقوية التحرك في افريقيا لكشف زيف ادعاءات الجزائر وإفشال مخططاتها المناوئة للوحدة الترابية للمغرب، وتوظيف النموذج الديمقراطي الذي يتميز به المغرب في الدفاع عن القضية.

وعلى المستوى الداخلي قال رئيس الفريق في الاجتماع المذكور الذي حضره وزير الشؤون الخارجية والتعاون صلاح الدين مزوار والوزيرة المنتدبة لديه مباركة بوعيدة، إن المغرب لا يجب أن يتحرج من فتح حوار مع من يتبنون أطروحات أخرى، ما دام الحوار يجري على أرضه، مشيرا إلى ضرورة تجاوز كافة السلبيات التي ظلت تلاحق التدبير الرسمي للقضية، والقطع معها، مع التفكير في المحتجزين المغاربة بتندوف من خلال مبادرات تروم فك الحصار المضروب عليهم.

من جهة أخرى اعتبر بووانو أن تقوية المسار الديمقراطي التي سير فيه المغرب، مدخلا أساسيا في ربح رهان قضية الصحراء، داعيا في هذا الصدد، إلى تعزيز الدمقرطة في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة لأن من شأن ذلك أن يجعل صوت المغرب مسموعا في المحافل الدولية، على حد تعبير المتحدث.

أغلبية «النواب» تنظم لقاء دراسيا حول التنمية بالمناطق الجبلية

نظمت فرق ومجموعة الأغلبية بمجلس النواب يوم الخميس 26 يونيو 2014، لقاءً دراسيا تحت شعار «المناطق الجبلية بالمغرب:أية مقاربة تنموية».

ووقف المشاركون في اللقاء الدراسي الذي احتضنته القاعة المغربية بمجلس النواب، على المشاكل التي يعاني منها سكان المناطق الجبلية بالمغرب، مقدمين تشخيصا لوضعية المناطق الجبلية ومقترحين الحلول اللازمة للإشكالات المطروحة.

كما تناول المشاركون في اللقاء الدراسي سياسة الحكومة في مجال تدبير المجال القروي ومناطق الجبال مستقرئين ايجابيات وسلبيات البرامج الجاري بها العمل ومقترحين مبادرات لإغناء ما يوجد منها في طور الإعداد.

الفريق ينتقد ضعف تعاون وزارة المالية مع المجلس الأعلى للحسابات

ثمّن رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب التوجّه الجديد للمجلس الأعلى للحسابات بإنجاز عدد من الدراسات الموضوعاتية، وطالب في الوقت ذاته بعدم تراجع المجلس عن ممارسة اختصاصه المتعلق بتفعيل مهام المحاكم المالية من أجل مراقبة التسيير والتدبير بالإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، وترتيب الجزاءات المتعلقة بمختلف الاختلالات تفعيلا للمبدأ الدستوري القاضي بربط المسؤولية بالمحاسبة.

وفي المقابل، انتقد رئيس الفريق في جلسة عامة عقدها مجلس النواب يوم الاثنين 23 يونيو 2014 خصصها لمناقشة عرض تقدم به ادريس جطو الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، حول التقرير السنوي للمجلس انتقد ضعف التعاون الحاصل بين وزارة الاقتصاد والمالية مع المجلس الأعلى للحسابات، وذلك من خلال عدّة مؤشرات ذكر من بينها التأخر في إحالة وثائق التصفية، وعدم التوصل بالتقارير حول نجاعة تنفيذ الميزانيات القطاعية، وعدم التوصل بتقرير الخازن العام حول ظروف تنفيذ قانون المالية.

من جهة أخرى سجّل رئيس الفريق أن هناك تداخلا بين وزارة العدل والخزينة ووزارة المالية في مجال تحصيل الغرامات وغيرها، وأن هناك غيابا لمقتضيات واضحة تمكّن من تحديد المسؤولية، موضحا أن ذلك يتسبب في فوضى وظهور مستويات سلبية لنجاعة التحصيل تضيع معه على الدولة مبالغ مهمة تتراكم كل سنة ومنها ما يتقادم دون الاستفادة منه.

تثمين لقانون الساحل وتَوقُّع بمحاربته للاستغلال والريع

قال أحمد صدقي عضو فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، إن مشروع قانون الساحل سيمكن من تحقيق عدد من الأهداف ذات الأولوية، منها الحفاظ على التوازنات البيولوجية والإيكولوجية لمناطق الساحل ومكافحة التلوث والاستنزاف، والتخطيط لتهيئة الساحل وفق مبادئ الإشراك واندماج التدخلات واستدامة التدبير والإستغلال، وكذا تشجيع سياسة البحث والابتكار لتثمين الساحل وموارده، ووضع الحد لمشكل الاستغلال السيئ المؤسس على الريع وعلى الإمتيازات.

وأضاف صدقي الذي كان يتحدث يوم في اجتماع للجنة البنيات الأساسية بمجلس النواب، أن فريق العدالة والتنمية يعتبر مشروع القانون المشار إليه بالأهمية بمكان نظار لعدة اعتبارات من بينها السياق الدستوري الجديد والمؤسس لمبادئ الشفافية والإلتزام والمسؤولية في تدبير مقدورات ومؤهلات البلاد خصوصا منها المؤهلات الطبيعية، والتزام الحكومة في برنامجها بإرساء آليات التدبير المندمج والمستدام للموارد الطبيعية ومنطق الإلتزام والمسؤولية عوض منطق الريع والإمتياز، وكذا من خلال تخصيص وزارة مستقلة لقطاع البيئة، مشيرا إلى أن الساحل المغربي يحتضن ما يقارب 50% من النشاط الإقتصادي والصناعي والسياحي للبلاد، ويحتضن 60% من ساكنة المغرب، مما يطرح حسب المتحدث إكراهات ناتجة عن هذا الضغط الديموغرافي وضغط الأنشطة الصناعية المختلفة على السواحل، مسجلا في هذا الصدد سوء تدبير هذه المجالات وتعرضها لسوء الاستغلال والاستنزاف.

وخلال الاجتماع ذاته، أوضح النائب حسن الحارس أن قانون الساحل سيعمل على ايقاف الجرائم البيئية الذي دمّرت الطبيعة من خلال استباحة سواحل البلاد على مدى عقود، وتحويلها إلى مرتع لنهب الرمال والاحتلال غير المشروع للملك العام البحري، والبناء العشوائي، والتلويث بكل أشكال المقذوفات دون ضوابط لحماية البيئة.

وأضاف الحارس أن فريق العدالة والتنمية يعتبر أن هذا القانون سيحافظ على التوازنات البيولوجية والبيئية، وسيضمن التدبير المندمج والمستدام للساحل الممتد على ما يناهز 3500 كلم، مما يستدعي اعتماد تصميم وطني للساحل وتصاميم جهوية تحدد التوجهات الكبرى والقواعد العامة لتهيئة الساحل وحمايته واستصلاحه وضمان إدماجه في السياسات القطاعية.

الفريق يُعزّي أسر ضحايا فاجعة بوركون بالدار البيضاء

استيقظ سكان حي بروكون بالدار البيضاء صباح الجمعة 11 يوليوز 2014، على هول فاجعة انهيار ثلاث عمارات مكونة من ثلاث طوابق، مُخلّفة حسب احصائيات رسمية مصرع شخصين وإصابة 47 آخرين بجروح متفاوتة الخطورة.

وبهذه المناسبة الأليمة، يتقدم فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، بتعازيه الحارة إلى أسر الضحايا، الذين لقوا مصرعهم متمنيا الشفاء العاجل للمصابين، وداعيا السلطات المعنية إلى اتخاذ ما يلزم لايقاف نزيف الأرواح الذي تخلفه البنايات الآيلة للسقوط بالدار البيضاء وبعدد من المدن، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

الفريق يرفض مقترح حصّاد بمناقشة دعم القطاع الخاص للأحزاب

قال عبد الله بووانو رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، إن من شأن فتح الباب أمام القطاع الخاص من أجل دعم الأحزاب السياسية وتمويل حملاتها الانتخابية، كما اقترح ذلك وزير الداخلية محمد حصاد، أن يطرح إشكالا ديمقراطيا، خاصة أن عددا من الأحزاب تمول أنشطتها وحملاتها بالاستثناءات وبأشياء أخرى.

ورفض بووانو في تعقيب باسم الفريق في الجلسة العامة التي خصصها مجلس النواب يوم الاثنين 23 يونيو 2014، لمناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات، اقتراح وزير الداخلية، موضحا أن الدعم الذي تخصصه الدولة للأحزاب السياسية والبالغ حوالي 60 مليون درهم، والخاص بالتأطير والتدبير الذي من المفروض أن تقوم بها الأحزاب السياسية، يبقى غير كافٍ، منتقد في المقابل ما اعتبره إدمان بعض الأحزاب لقاءات الخمسة نجوم في الفنادق الفاخرة، بعيدا عن التأطير الموكول لها قانونا.

تنويه أوروبي بلقاءات «قافلة المصباح» بمدن الصحراء

نوهت ليليان باسكوي مقررة اللجنة السياسية بالجمعية البرلمانية لمجلس اوروبا بمبادرة فريق العدالة والتنمية في اطار « قافلة المصباح » المنظمة نهاية مارس الماضي، تحت شعار « الاصلاح : التزام ومسؤولية جماعية » والتي زارت مدن الصحراء، ومكنت وفق باسكوي من فتح حوار مع عدد من الجمعيات المدنية بما في ذلك التي تتبنى أطروحة انفصال الصحراء، مؤكدة أن أعضاء الفريق النيابي للعدالة والتنمية، تمكنوا خلال تلك اللقاءات من الاستماع لمطالب السكان ومختلف وجهات النظر وأنهم التزموا بمواصلة الحوار مع مختلف المكونات السياسية والمدنية والاجتماعية من خلال لقاءات اخرى بمجلس النواب.

تنويه باسكوي جاء في تقرير قدمته يوم الأربعاء 24 يونيو 2014 في اجتماع للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا عنونته بـ«مساهمة برلمانية لحل مشكلة الصحراء» وتمت المصادقة عليه بمساهمة الوفد المغربي الذي ترأسه محمد يتيم عضو فريق العدالة والتنمية والنائب الأول لرئيس مجلس النواب.

كما نوهت باسكوي في التقرير نفسه، بالاستعداد الذي أبرزه الوفد المغربي للتعاطي مع مشكلة الصحراء واصفاة اياها بالمعقدة، ومؤكدة في السياق ذاته أنها تلقت عدة ملاحظات وتعليقات حول تقريرها الأولي من قبل الوفد المغربي وأخذتها بعين الاعتبار في تقريرها الذي عكس المناقشات خلال جلسات الاستماع التي نظمتها اللجنة السياسية خلال شهري يناير وأبريل سنة 2014.

وكان الوفد المغربي خلال الاجتماعات المذكورة قد تصدى حسب رئيسه محمد يتيم لعدد من المعطيات غير الصحيحة التي تضمنها التقرير الاولي لباسكوي وكشف عن معطيات غير متوازنة ومنحازة لصالح أوطروحات البوليساريو و الجزائر ومنها على سبيل المثال الدعوة لتوسيع صلاحيات المينورسو لتشمل مراقبة أوضاع حقوق الانسان في الصحراء، مما دفع بالمقررة إلى طلب موافاتها بملاحظات الوفد المغربي وتعليقاته على ما ورد في تقريرها الاولى، وهو ما حصل فعلا حسب يتيم.

وبعد سلسلة اجتماعات ومرافعات دافع فيها الوفد المغربي المشارك في أشغال الجمعية البرلمانية لمجلس اوروبا سواء من خلال اللجنة السياسية أو جلستها العامة، عن عدالة القضية الوطنية ودحض فيها مزاعم خصوم الوحدة الترابية للمغرب، تمت المصادقة على مشروع قرار رقم 2004 الذي استند على تقرير باسكوي بتصويت 86 برلماني أوروبي لصالحه ومعارضة 4 وامتناع 9.

تتمة الافتتاحية

اختتم البرلمان دورة أبريل 2014 ومعها السنة التشريعية الثالثة من الولاية التاسعة، بحصيلة مقدرة واصلت خلالها المؤسسة التشريعية القيام بأدوارها الدستورية رغم كل ما يمكن أن يُسجّل على جودة الأداء ومدى استجابته لمستوى التطلعات.

اختتمت هذه الدورة وقد ساهم البرلمانيون ونواب العدالة والتنمية في مقدمتهم، في إرساء معالم أوراش تشريعية مهمة، منها ما دخل به مجلس النواب التاريخ، كما هو الحال بالنسبة لقانوني الأبناك التشاركية والقانون التنظيمي للمالية، واللذان يُعتبران بحق قفزة نوعية ستكون لها أثار اقتصادية مهمة بغض النظر عن آثارها السياسية ووقعها على المواطنين، إلى جانب نصوص تشريعية أخرى، استجابت في نظرنا للحد الأدنى من التجديد الذي من المفروض أن تخضع له الترسانة القانونية للبلاد.

وعلى المستوى الرقابي، وإن بات مطلوبا التفكير بجدية في صيغ تؤهل هذه الممارسة الحصرية للبرلمان، وتجعلها أكثر جاذبية وأكثر نفاذا إلى عمق مراقبة السلطة التنفيذية من خلال تتبع السياسات العمومية وتقييمها ورصد الإشكالات التي تؤثر على التنزيل السليم للمخططات الحكومية، وترجمة ذلك في جلسات برلمانية خاصة، فإن دورة أبريل سجلت تتبع فريق العدالة والتنمية، لمختلف المواضيع التي استأثرت باهتمام لمواطنين، وتفاعل نوابه مع الحكومة بالأسئلة وبالتعقيبات وبالاقتراحات والمبادرات التي عكست التزامهم بسلطة الرقابة على الحكومة وفق مرجعية دستورية واضحة.

وبالنسبة للوظيفة الدبلوماسة، فقد كانت متميزة أيضا عكست حرص الفريق على التعريف بالقضايا الوطنية، والدفاع عنها في مختلف المحافل الدولية، وبرز ذلك في نسبة الحضور المرتفعة في الوفود البرلمانية المشارِكة في اللقاءات والمؤتمرات التي انعقدت داخل الوطن وخارجه، وفي جودة مداخلات أعضاء الفريق وموضوعية طرحهم للقضايا في انسجام تام مع ما يخدم المصالح العليا للوطن.

لكن في المقابل، نعتقد أنه بقدر ما كانت حصيلة دورة أبريل 2014 ومعها السنة التشريعية الثالثة، متميزة ومقدرة، بقدر ما يمكن اعتبارها مجرد لبنة في صرح يحتاج منا تظافر الجهود لإتمام المهام المنوطة بالمؤسسة التشريعية، وكسب رهانات وتحديات المرحلة الانتقالية التي تعرفها المملكة، وذلك من خلال ايلاء ما تبقى من نصوص قانونية العناية والاهتمام اللازمين، وخاصة المتعلقة بالاستحقاقات الانتخابية المقبلة بدءً بقانون الجهوية الذي يحتاج في نظرنا إلى قراءة متأنية ونقاش عميق من زوايا مختلفة.

كما سيكون على عاتق البرلمان خلال السنة التشريعية المقبلة، الدفع في اتجاه استكمال تنزيل المقضيات الدستورية، والدفع في تسريع دراسة ما التزمت به الحكومة في مخططها التشريعي، فضلا عن مواكبة ومتابعة إخراج النصوص التي قطعت أشواطا مهمة في مسطرة التشريع.

الفريق يصف الحصيلة الحكومية بـ«حصيلة الصمود والثقة والأمل»

اعتبر فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب جلسة مناقشة الحصيلة المرحلية للحكومة، محطة ديمقراطية بامتياز تندرج في سياق مرحلة تأسيسية في ظل الدستور الجديد، موضحا أن عملية تقييم الحصيلة المرحلية لا بد أن تستند إلى مرجعية واضحة وأن تُبنى على منهجية أكثر وضوحا كي تكون موضوعية، لتجنب الوقوع في منزلق التبخيس والتيئيس من جهة، وتجنب متاهات التضخيم والمبالغة من جهة أخرى.

ووصف الفريق في مداخلة ألقاها باسمه النائب عبد العزيز عماري هذه الحصلية بـ«حصيلة الصمود والثقة والأمل»، لحكومة «التحول الديمقراطي».

وقال عماري إن الفريق وهو يناقش الحصيلة المرحلية، يستحضر مطالب الحراك الشعبي الذي عرفه المغرب سنة 2011، وشعاره الأبرز الذي كان هو «محاربة الفساد والاستبداد»، كرد فعل على منطق التحكم والسلطوية الذي أنتج حالة من «الاختناق السياسي» و«التراجع الديمقراطي»، وأدى حسب المتحدث إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بفعل طغيان اقتصاد الريع واختلال ميزان العدالة في توزيع الثروة، مما كان يهدد بمزيد من «التردي الاقتصادي والاحتقان الاجتماعي»، يضيف عماري مبرزا أن الخصوصية التأسيسية لهذه المرحلة في ظل الإطار الدستوري الجديد «الذي يتطلب تنزيلا ديمقراطيا تتحمل الحكومة فيه المسؤولية إلى جانب باقي المؤسسات والفاعلين الآخرين و يتطلب انخراط الجميع بروح وطنية عالية»، يُعتبر من السياقات التي يجب الانتباه إليها أثناء أي تقييم للحصيلة.

وأوضح المتدخل أن حكومة عبد الإله بنكيران سيبقى على رأس إنجازاتها أنها ساهمت في إخراج المغرب من وضعية حرجة يطبعها الاحتقان واهتزاز الثقة في المؤسسات في مناخ إقليمي مضطرب، إلى مرحلة الاستقرار وتعزيز الأمن والثقة وإيقاف المسار التراجعي واستئناف مسار الإصلاح، وأنها ساهمت في صمود النموذج المغربي أثناء فترة الخريف العربي الذي ارتبك فيه مسار عدد من الدول العربية واضطربت فيها استحقاقات المرحلة الانتقالية، وخاصة بفعل عودة مخلفات وفلول الأنظمة الاستبدادية التي عصفت بها رياح الربيع، وانتعش مسار النكوص والالتفاف والانقلاب على إرادة الشعوب.

وفي السياق نفسه، أشار عماري إلى أن الحكومة صمدت أيضا في مواجهة تحديات واكراهات الواقع الموضوعي المتأثر بأزمة اقتصادية ومالية عالمية، وفي مواجهة اختلالات سياسية واجتماعية تراكمت عبر عقود من التدبير، وصمدت كذلك في امتلاك جرأة مباشَرة الاصلاحات الهيكلية واتخاذ القرارات الضرورية، وصمدت في مواجهة تيار تجذر عبر عقود، «راكم أصحابه خلالها العديد من المصالح واستفادوا من اقتصاد الريع ونسجوا علاقات امتدت لبعض الأفراد في الإدارة والمؤسسات العمومية وغيرها».

وأضاف عضو الفريق أن الحكومة يُحسب لها أيضا صمودها في وجه قصف إعلامي منذ الوهلة الأولى، محييا في الوقت ذاته الاعلاميين الموضوعيين ومشيدا بدورالاعلام الحر والمسؤول في تطوير الممارسة الديمقراطية والمساهمة في رفع رهانات التنمية.

وقال عماري إن الحكومة يُحسب إليها أيضا نجاحها في الصمود أمام ما سماه الفرملة والإرباك من داخل الأغلبية في سنتها الأولى، عندما أهدر مكون سابق من الأغلبية قرابة السنة من الزمن السياسي لعمل الحكومة «لاعتبارات مازال الرأي العام إلى يومنا هذا لم يفهم أسبابها ولا خيوطها المتشابكة».

من جهة أخرى أبرز عماري أن سنة 2012 ستظل شاهدة على ميلاد حكومة التحول الديمقراطي، لتصحح مسارا تراجعيا عن المنهجية الديمقراطية أعقبه مسار تحكمي في مجالات السلطة والثروة وضبط الحياة السياسية، وشكلت استحقاقات 2009 وما بعدها أبشع تجلياته، وهو ما نتج عنه حسب المتحدث اهتزاز ثقة المواطن في جدوى مشاركته عندما لا يجد أثرا مباشرا لصوته على مستوى تركيبة المجالس ورئاستها.

وأكد عماري أن الانتخابات المقبلة تمثل فرصة ثانية لتعميق مصالحة المواطن مع الحياة والمؤسسات السياسية، ولتأكيد مسار الإصلاح في ظل الاستقرار، وللتقدم أكثر في بناء دولة ديمقراطية بمؤسسات ذات مصداقية وتستند إلى الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة، محذرا من عودة التحكم وطبخ الأغلبيات، ومطالبا بحياد السلطة وتحمل مسؤوليتها في مواجهة الفساد الانتخابي، وداعيا الجميع أن يتحمل مسؤوليته في ضمان نزاهة الانتخابات.

من جهة أخرى، اعتبر المتحدث أن الأمل مايزال معقودا على التجربة الحكومية الحالية من أجل مواصلة جملة من الأوراش والرفع من وتيرة الإنجاز في الشطر الثاني من هذه الولاية، مشيرا إلى أن المغاربة يأملون في مضاعفة جهود مكافحة الفساد وكافة أشكال الريع مع تثمين مجهودات الحكومة في هذا المجال، والتي يشهد عليها إصلاح نظام الصفقات العمومية، والترشيح لتولي المناصب العمومية، واعتماد دفاتر التحملات في مختلف المجالات، وإحالة تقارير المجلس الأعلى للحسابات على القضاء.

وأضاف عضو مكتب الفريق، خلال الجلسة العمومية المذكورة أن هذا الأمل الذي يتعلق أساسا بمواصلة ورش إصلاح الإدارة بما يمكن من ترجمة السياسات العمومية التي تعتمدها الحكومة إلى إجراءات وتدابير يلمسها المواطن في معيشه اليومي، وبما يؤدي الى الرفع من جودة الخدمات، ويكرس شعار الإدارة في خدمة المواطن، وتفعيل إصلاح أنظمة التقاعد بعيدا عن المزايدات السياسية، ومواصلة إصلاح نظام المقاصة بشكل متدرج من خلال تجويد حكامة سلسلة الدعم واستهداف الفئات الهشة المستحقة مع الحفاظ على القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة، ومضاعفة الجهود الموجهة للعالم القروي.

كما عبّر الفريق عن أمله في التعجيل بإقرار سياسة ناجعة لإصلاح المنظومة التعليمية بما يكفل الرفع من جودتها ومعالجة مختلف الاختلالات التي تعرفها، والمضي قدما في تفعيل المبادرات التي تمس فئات نسائية واسعة همشت لعقود وهضمت حقوقها، والنهوض بالمسألة اللغوية سواء تعلق الأمر باللغة العربية أو بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، وحسم ملف تنزيل حق التمثيلية السياسية للمغاربة المقيمين بالخارج.

الصغيري

يدعو إلى مقاربة مندمجة لمواجهة التحديات الإرهابية

دعا عبد الله الصغيري عضو فريق العدالة والتنمية، خلال جلسة الأسئلة الشفهية لمجلس النواب ليوم الثلاثاء 15 يوليوز 2014، إلى اعتماد مقاربة مندمجة لمواجهة التهديدات الإرهابية، التى قد تطال المغرب.

وقال الصغيري في تعقيب على جواب لوزير الداخلية محمد حصاد على أسئلة شفهية تتعلق بالتهديدات الإرهابية ضد المغرب، إن مواجهة هذه التهديدات تتطلب مقاربة مندمجة وشاملة تنبني على الجواب المؤسساتي والجواب المجتمعي والمدني، مطالبا بالعمل على تحقيق التكامل بين أدوار الأسرة والمدرسة والجامعة والإعلام، في هذا المجال.

كما دعا الصغيري وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، إلى الاضطلاع بدور أكبر من أجل التمكين لدور العلماء في مواجهة ظاهرة الإرهاب «لأن الفكر لا يفته إلا الفكر» حسب تعبير المتحدث، مشيرا في السياق نفسه أن الأمر يتطلب مقاربة وقائية فكرية وعلمية.

وأضاف النائب نفسه أن المغرب في حاجة أيضا إلى مقاربة سياسية لمواجهة تحدي الإرهاب، من خلال تعزيز الإصلاحات السياسية التي يتميز بها المغرب والحفاظ على رهان الاستقرار الداخلي الذي كسب المغرب رهانه، وفي حاجة إلى مقاربة حقوقية وتأطير تشريعي يضمن الوقوف في وجه التحديات الإرهابية.

بلقايد

ينتقد تأخر المنعشين العقاريين في مشاريع السكن الاجتماعي

انتقد العربي بلقايد عضو فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، خلال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 24 يونيو 2014، الاختلالات التي تمس عددا من مشاريع السكن الاجتماعي، سواء على مستوى التأخر الحاصل في إنهاء الأشغال بها أو على مستوى المستفيدين منها.

وقال بلقايد في تعقيب على جواب حكومي للفريق حول مشاريع السكن الاجتماعي، إن بعض المنعشين العقاريين الذين يعقدون اتفاقيات مع الدولة لبناء الوحدات السكنية، يتأخرون في البناء دون متابعة ومراقبة صارمة من طرف الجهات المعنية مما يؤثر على جودة المشاريع وخدمتها للأهداف التي وُضعت من أجلها.

ودعا بلقايد إلى تفعيل المراصد المحلية التي كانت الحكومة قد تعهدت بها لمتابعة مشاريع السكن الاجتماعي، وذلك لتجاوز الاختلالات المذكورة.

العرّاك

تُطالب بالإسراع في تمكين الأرامل في وضعية هشة من دعم الدولة

طالب فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب بالإسراع في إخراج المراسيم التنظيمية المتعلقة بصرف الدعم المخصص للنساء الأرامل في وضعية هشاشة.

وقالت عزوها العراك عضو الفريق يوم الثلاثاء 8 يوليوز 2014 في جلسة الأسئلة الشفهية لمجلس النواب، إن إحداث صندوق خاص بفئة الأرامل في وضعية هشاشة كان باقتراح من فريق العدالة والتنمية، ايمانا منه بضرورة تعزيز التضامن الاجتماعي عبر دعم صندوق التماسك الاجتماعي.

وشكرت العراك في تعقيبها على جواب لوزير الاقتصاد والمالية في على سؤال للفريق في الموضوع، الحكومة لأنها رحبت ووافقت على المقترح، منتقدة في المقابل تأخر تنفيذه.

ودعت المتحدثة إلى الحرص على نجاعة عملية الاستهداف من أجل تحقيق الأهداف المسطرة لهذا الدعم وتبسيط المساطر الإدارية المرتبطة به.

حصيلة الفريق من الأسئلة

من فاتح يونيو 2014 إلى 16 يوليوز 2014

الأسئلة الكتابية

عدد الأسئلة المحالة على رئاسة مجلس النواب : 967

عدد الأسئلة الجاهزة في انتظار موافاة إدارة الفريق بالوثائق المرفقة من قبل النواب : 10

عدد الأسئلة في طور التصحيح والمراجعة : 70

الأسئلة الشفهية

عدد الأسئلة الشفوية المحالة على رئيس مجلس النواب : 167

الاجتماعية	32 :	الخارجية	8 :
الانتاجية	9 :	الداخلية	30 :
البنيات الأساسية	30:	العدل	14 :
التعليم والاتصال	26:	المالية	16 :
		رئاسة الحكومة	2:

المتابعة اليومية لأنشطة الفريق البرلمانية إلى حدود بداية ماي 2014

المشاركات الدبلوماسية

بلغت المشاركات الدبلوماسية للفريق خلال الفترة الممتدة ما بين يونيو 2014 ويوليوز 2014، حوالي 13 مشاركة، داخل المغرب وخارجه، من بينها المشاركة في أشغال الدورة الرابعة عشرة للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي بمراكش، والمشاركة في اجتماع لجنة الهجرة واللاجئين والنازحين التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بالعاصمة الفرنسية باريس، و اجتماع لجنة الطاقة والبيئة والماء التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط ببرشلونة باسبانيا، وأشغال المرحلة الثالثة من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا لسنة 2014 بستراسبورغ.

مراسلات إدارية مهمة

- التمس فريق العدالة والتنمية من رئيس مجلس النواب بتاريخ 02 يونيو 2014 توجيه طلب للمجلس الأعلى للحسابات لإعداد تقرير حول طرق إعداد المخططات الجماعية للتنمية وتكاليفها المالية.
- التمس فريق العدالة والتنمية من رئيس مجلس النواب بتاريخ 23 يونيو 2014 توجيه طلب للمجلس الأعلى للحسابات من أجل تقييم وافتحاص ورقابة التسيير لطرق تدبير الجامعات – نموذج كل من جامعة عبدالمالك السعدي بجهة طنجة-تطوان وجامعة محمد الأول بالجهة الشرقية.
- التمس فريق العدالة والتنمية بتاريخ 09 يوليوز 2014 تكوين مجموعة عمل موضوعاتية في موضوع الجهوية.

طلبات عقد اللجان

طالب الفريق خلال الفترة الماضية بعقد اجتماعات للجان الدائمة للمجلس لمناقشة قضايا وملفات ذات راهنية:

التاريخ	اللجنة	الموضوع
2014/06/04	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى	لمناقشة الوضعية المادية لفئة أعوان السلطة : الشيوخ والمقدمين
2014/06/04	لجنة مراقبة المالية العامة	لمناقشة آثار التوقيع على العقد البرنامج بين الدولة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب للفترة ما بين 2014 و2017
2014/06/18	لجنة الخارجية والدفاع الوطني	لمناقشة الاستعدادات الدبلوماسية الرسمية والموازية المتعلقة بقضيتنا الوطنية
2014/06/18	لجنة الخارجية والدفاع الوطني	لمناقشة الإجراءات والتدابير المقرر اتخاذها لاستقبال شهر رمضان وموسم الحج لهذه السنة
2014/06/18	لجنة الخارجية والدفاع الوطني	لمناقشة آثار الاتفاقيات التي أبرمها المغرب في إطار التعاون جنوب جنوب
2014/06/23	لجنة المالية والتنمية الإقتصادية	للوقوف عند السياسة النقدية للمملكة وتحليلها ودراسة الاستراتيجية المعتمدة بخصوصها
2014/06/23	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى	لمدارسة معايير توزيع الضريبة على القيمة المضافة على الجماعات الترابية
2014/06/23	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى	لمدارسة معايير استفادة الجماعات الترابية من الاقتراض من صندوق التجهيز الجماعي
2014/06/26	لجنة التعليم والثقافة والاتصال	لمناقشة ورش إصلاح التعليم
2014/06/26	لجنة القطاعات الإنتاجية	لمناقشة حصيلة الموسم الفلاحي والإجراءات المتخذة لدعم الفلاحين المتضررين من آثار ضعف المحصول ببعض المناطق
2014/06/26	لجنة التعليم والثقافة والاتصال	لمناقشة موضوع واقع الأقسام التحضيرية

المهام الإستطلاعية

طالب الفريق خلال الفترة الماضية بالقيام بمهام استطلاعية مؤقتة حسب الجدو ل التالي:

التاريخ	اللجنة	موضوع المهمة
2014/06/17	لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة	الوقوف على الخروقات التي تعرفها عملية استغلال المقالع وفوضى نهب الرمال بالجماعة
2014/06/26	لجنة التعليم والثقافة والاتصال	الإطلاع على وضعية الأكاديمية الجهوية للتربية التكوين لجهة البيضاء الكبرى
2014/06/26	لجنة التعليم والثقافة والاتصال	الإطلاع على وضعية الأكاديمية الجهوية للتربية التكوين لجهة دكالة عبدة